

ملف الإعداد لوثيقة 'إعلان المبادئ'

بشأن خطوة 'ترتيب البيت السني'

ويحتوي هذا الملف على مجموعة من الأوراق والرسائل الخاصة، توضيحاً لأسلوب الدعوة للمساهمة في صياغة إعلان المبادئ؛ الرسالة الأولى (ورقة 'البيان الشخصي') أرسلها بمفردها أولاً لصاحب القرار ممن لا سابق معرفة به... وإلى أن نلتقي. وبعد اللقاء الذي أقدم فيه للمبادرة، ومن بعد موافقة صاحب الأمر على المشاركة، وتعيينه لمن يُمَثِّلُهُ شخصياً لمتابعة الأمر، أرسل لمُمَثِّلِهِ (أو مُمَثِّلِيهِ) الأوراق الثلاث الباقية، ولنبقى على تواصل من بعد مناقشة تفاصيلها معه (أو معهم) وجهاً لوجه.

الصفحة	عنوان الورقة
3-2	مقدّمة خاصة و'بيان شخصي' ملخّص لخلفية ورؤية صاحب فكرة 'ترتيب البيت الداخلي'، وتحت عنوان: مُختَصَرُ فكرة ترتيب البيوت الداخلية، ومن الساحة التي يُرادُ استغلال القهر فيها على المستوى المحلي
4	دعوة خاصة للمساهمة في إعداد ورقة 'إعلان مبادئ' بخصوص 'ترتيب البيت السني' وكجزء من مشروع 'ترتيب البيت الداخلي' تحصيئاً للساحة الجامعة على المستوى الوطني
13-5	مُقْتَرَحَاتُ لما يمكن لوثيقة 'إعلان المبادئ' أن تحتوي عليه (أوراق مُقدّمة من قبل مُمَثِّلِي مكوّنات ونخبة من حكّماء البيت)
19-14	مسودة وثيقة 'إعلان مبادئ' بخصوص 'ترتيب البيت السني' (تُحدّث دائماً بما يصلني من إضافة أو أي تصحيح أو تعديل)

لمن لا يعرفني... Personal Statement أو 'بيان شخصي'

مازن عادل الحجار. من مواليد بلدة شحيم في جبل لبنان (سنة 1965) ومن عائلة ميسورة نسبياً، وبحيث أنني لست (كما لم أكن ولن أكون يوماً) "محتاجاً لأحد". تلميذ مدرسة الأخوة المريميين Frères Maristes ولأربعة عشر سنة، قبل الانتقال لدراسة الهندسة المعمارية في جامعة بيروت العربية. من سكان لندن/بريطانيا منذ سنة 1990 (سبقتها سنتين في الولايات المتحدة الأمريكية)، حيث "اعتنيت" بدراسة علوم السياسة والأمن، ثم العلاقات الدولية PG، ولأتممّ بحثياً من بعد ذلك في مجالات "علوم الذكاء" والأمن الدولي PD.

عملت في المجال الاستشاري في إحدى مراكز صناعة القرار في بريطانيا، وقبل الانتقال الى التفرغ في إدارة مبادرة "خاصة" ومستقلة تهدف إلى المساهمة في "تهيئة الأرضية" اللازمة من أجل التعاون في انشاء كيان دولي (بديل؟ أو) مرادف للمؤسسات القائمة والمعنية بالأمن الدولي (والعالمي؟)، وبتركيبة "ملائمة" تتعظ من جذور الخلل ومن السقطات والمعوقات السابقة (ومن التغيرات والتحويلات العالمية القائمة والقادمة)، تُساعد على التعامل مع التهديدات المشتركة وبشكل مختلف وبنّاء، جامع و"شامل"، مستدام وسليم.

وبسبب التعقيدات المتوقعة في طريق "التسويق" لفكرة وعملية هذه المؤسسة وكمنظمة حكومية دولية IGO، وبانتظار حلحلة بعض العقبات القائمة، كانت المبادرة إلى محاولة تطبيق هذه الفكرة على الساحة اللبنانية بمكوناتها المختلفة وبـ "نسختها المصغرة" عن الاختلاف القائم اقليمياً ودولياً، وفي خطوة مرحلية تحت عنوان 'ترتيب البيت الداخلي، حرصاً على أمن واستقرار شركاء الساحة الجامعة' على المستوى الوطني.

لست ممن يمتهن أو يهوى التسويق لنفسه، و"لست بحاجة" لأن أسعى لتحقيق أي هدف أو مكسب شخصي. ما دفعني مؤخراً و"مرغماً" لفتح موقعي المؤقت BLOG على صفحات الانترنت، فمن أجل تسهيل مهمة كل من يريد التحقق (ويجب عليه أن يتحقق) من "ادعائي" للنزاهة والتجرد والانفتاح والاستقلالية، علماً أن وظيفي لهذا التحدي كان من البداية أمام مؤسسات وأجهزة دولة قادرة على التأكد من كل كلمة فيه.

وأخيراً، لي علاقات (وبحكم اختصاصي ووظيفتي) بمؤسسات "صناعة قرار" وبأصحاب قرار 'رسميين' وقيادات سياسية ومن على رأس الهرم... ما يربطني بهؤلاء من صلات "غير مشبوهة" (و"غير تقليدية")، هو بعيد كل البعد عن صفات "الارتهان" أو التملق... لقد سبق ووعدت بالأبى وجهي وألا يسمع صوتي أحد من العامة وعلى أي وسيلة إعلامية مرئية كانت أم مسموعة... وها أنا أجدد وعدي هذا أمامك، وليكن ذلك بيدك في وجهي (دائماً) عندما ترى مني يوماً ما ينقض وعدي أو يتناقض مع ما أقول.

مُختَصِر فكرة ترتيب البيوت الداخلية، ومن الساحة التي يُرادُ استغلال القهر فيها على المستوى المحلي:

ما أقوم به، منذ شهر آذار/ مارس 2019، وبالتعاون مع نخبة من "مُمثلي" الأحزاب "الفاعلة" في لبنان، هدفُهُ 'ترتيب البيت الداخلي'، تحصيناً للساحة الجامعة وحرصاً على أمن شركائها على المستوى الوطني.

ما "ادّعيته" لأفنع الحكماء من أصحاب قرار كلِّ من مكونات الساحة بضرورة التعاون والتكامل في مواجهته، وما لا زلت أدّعيه من "تهديدات وجودية" "شاملة"، لا يمكن طرحها ومقاربتها بما ألفناه من "عمل تقليدي".

ما أُقدِّر أسبابه من "عادة" استعجال الانتقال إلى "ما هو عملي"، والاستخفاف بمقتضيات استجلاء الحقائق؛ عندما يكون "بقاؤك" على المحك، فالتحقُّق من خلفية وأهداف "المُدّعي" يُصبح واجباً لا يمكن التسرع فيه.

نعيش اليوم في زمنٍ "انقرضت" فيه عوامل الثقة، وتحت ضغط ما تستلزمه التهديدات المشتركة من تعاون؛ ما أريد افتتاح تواصلٍ معك به، بناءً على ما سبق وفي ما أتُركُ للقادم من الأيام ليُثبِتَهُ لك، أنني "لا أكذب"، ومع احترامي للخصوصيات "غير العدائية" لشركاء الساحة، وحفظي لأسرار ما "أدخُله من بابه" من بيوت⁽¹⁾.

هذا من الناحية الأخلاقية... ومن الناحية المهنيّة والعملية، فلقد انطلقت إلى وفي علوم السياسة والأمن بخلفية و"ذهنيّة" المهندس المعماري⁽²⁾؛ ما وَصَلْتُ إليه بمسلكياتي هذه، يعتبره البعض، والكثير ممن يعرفني، قِمّة ما قد يصلُّ إليه مُتخصِّصٌ عارِفٌ وبتجارب عملية خاصة في مجالات العلاقات الدولية والأمن الدولي.

لست 'عميلاً' Agent ولا أتبع لأحد على حساب أحد، ولقد اقتصر و يقتصر عملي على الجانب الاستشاري، بعيداً عن يوميات الأعمال "المخابراتية" Operational Intelligence لأي مؤسسة أمنية محلية أو دولية، ملتزماً "أعماق" منطلقات وأهداف الأمن الاستراتيجي، وفي "الشامل" والإيجابي من 'الأمن الكونستراتيجي'⁽³⁾.

(1) أي أنني لا أتحدّث بخصوصيات وأسرار بيوتٍ لا أدخلها إلا بإذن من أصحابها، وما يقتصر كلامي عادةً عليه من "جامع" لا يمكن أن أكذب فيه.
(2) أي وبالرغم مما قد "يشوبها" من مثاليات، المقصود هنا هو التمييز بين الخلفية والمنطلقات البناءة وبين العقلية والأهداف التجارية للعمل السياسي.
(3) راجع الصفحة 7 من ملف الانطلاق بمشروع مستشارية الأمن الكونستراتيجي www.mazenhajjar.net/category/dailypost/page/4

دعوة خاصة للمساهمة في إعداد ورقة 'إعلان مبادئ' بخصوص 'ترتيب البيت السني' وكجزء من مشروع 'ترتيب البيت الداخلي' تحصيماً للساحة الجامعة على المستوى الوطني

كنت أول من طرح فكرة 'ترتيب البيت الداخلي'، ومنذ مطلع السنة 2013⁽¹⁾، عندما استشعرت عواقب الاختراقات الأمنية لمكونات ما سُمِّيَ بـ 'الربيع العربي'، وفي ما عملت وعلى مدى أكثر من سبع سنوات ومن وراء الستار على دفع المعنيين للمبادرة إلى ترتيب بيوتهم (أو "تنظيفها" إذا لَزِمَ الأمر) كلٌّ في ساحتِه..

وكمحاولة أخيرة للحفاظ على "الوجود الإيجابي" للسنة من مكونات ساحة التنوع والعيش المشترك في لبنان، وفي لقاء خاص لمجموعة من عقلاء وممثلي الكيانات الحاضرة والفاعلة من أهل هذا البيت في الشمال، ارتأى المجتمعون أن نبدأ وبالتعاون مع كل القادرين من حكماء البيت بإعداد مسودة لورقة 'إعلان مبادئ'، تُحدِّد فيها القواعد والشروط الناظمة للخلاف بين الاختلاف (أو بين المحمود من التنوع عندما يتم تنظيمه)، وليلتزم بها كل من يتقدّم باسم الطائفة لتولّي أي وظيفة حساسة بما فيها 'وظائف الفئة الأولى' في الدولة، وبدءاً بالرئيس المُكلّف حالياً أو أي بديل ينبغي إلّا يُسمَح بقرضه وبما يتنافى مع "مصلحة بقاء" أهل البيت.

وعلى أمل وبانتظار مساهمتكم ومشاركتكم في إعداد وصياغة ديباجة ومقدمة وبنود 'إعلان المبادئ' هذا، مرفق مع هذه الرسالة ملف المقترحات المُقدّمة إلى الآن ومن بعض المشاركين في لقاء 8 أيار/ طرابلس، ونموذج عن هيكلية ورقة إعلان المبادئ هذه لمن يريد البناء عليه في تقديم وإضافة ما لديه من مواد وبنود.

(1) راجع الصفحة 2 من ملف 'المراسلات العامة للسنة 2013' من على الرابط التالي: www.mazenhajjar.net/category/archive

مُقترح لما يمكن لورقة 'إعلان المبادئ' أن تحتوي عليه

(ورقة نائب رئيس تيار المستقبل الدكتور مصطفى علوش)

لم يعد خافيا على أحد أن الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وصل إلى حد التفكك شبه الكامل وهو قاب قوسين أو أدنى من التحلل الكامل على طريق الفوضى والعنف الأعميين. هذا لم يكن أمرا محض صدفة من خارج السياق، بل هو نتاج مسار طويل عمره عدة عقود من الرهانات الخاطئة والفرضيات غير المسنودة والشعارات الفارغة المضمون. لسنا هنا في مجال الاتهامات التي تغيب مسؤوليتنا عن عدم الاستجابة بشكل جدي للتحديات والأخطار التي لاحت في الأفق منذ زمن طويل.

صحيح أن هناك قوى معادية أو منافسة سعت لإضعاف قدرتنا على التعامل بشكل نافع مع هذه التحديات، لكن ذلك لا يعفينا من السعي. ما يجب قوله هو أن مواطن الضعف تفتح الشهية للاستهداف، وأهل السنة مستهدفون ليس لإيمانهم أو لدينهم، بل لأن من يستهدفهم يسعى للغلبة والسيطرة، يشجعه عامل الشرذمة وغياب الرؤية والأهداف عند أهل السنة في لبنان. ما يمكن قوله عن سنة لبنان، يمكن أيضا استنتاجه عن السنة في سورية والعراق، كما باقي الإقليم. أضف إلى ذلك تضارب الرؤى والمصالح الدولية والإقليمية للدول ذات الأثرية السنية في المنطقة. من يظن أن الأمر مبالغ فيه فما عليه إلا النظر إلى حال الشعب السوري الذي لم تتفعه أكثريته الساحقة كأهل السنة من الوصول إلى المصير الكارثي الذي وصل إليه، وما زال مرشحا للتفاقم. وما زاد في الطين بلة هو الصراع السلبي بين القوى السنية الإقليمية.

بظل كل هذا الوضع، ما زالت القوى السياسية الممثلة للسنة في لبنان غير متفقة وغير متعاونة لمحاولة إيجاد وسائل لدعم صمود أهل السنة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية. صحيح أن الكثير من الوقت تم إهداره، لكن الحد من الخسائر ممكن من خلال توحيد الصف لنكون موجودين على طاولة الفاعلين عند الحاجة. هذا لن يكون إلا بالاتفاق على مرجعيات مبدئية على المستوى السياسي، نتخطى بها واقع ضياع القرار وغياب المسؤولية، وبالتالي عامل الاستضعاف. كما أن توحيد الرؤى المرحلية المبنية على الانقاذ، على الرغم من الاختلاف على الرؤى الطويلة الأمد، سيجبر الأخصام على التفكير مليا قبل التمادي في الاستخفاف، كما سيشجع الحلفاء على المزيد من الدعم.

بناء على ما سبق، فإن المجتمعين من قوى وجمعيات وشخصيات سياسية واجتماعية من أهل السنة يقترحون ما يلي:

- 1- جمع المرجعيات السياسية السنوية على رؤية موحدة لدرء مخاطر المرحلة والحد من أضرارها.
- 2- عدم استثناء أي من هذه القوى القائمة أصلاً من الاستشارة ومن طرح هذا التوجه عليها، بالرغم من الاختلاف المعروف بينها.
- 3- الاتفاق على مسار متعدد الأوجه على المستوى المحلي والاقليمي من أجل إظهار الموقف الموحد الذي قد يجمع معظم أهل السنة.
- 4- التأكيد على أن هذا الموقف لا يستعدي أي من المكونات المحلية، لكنه يؤكد على الثوابت التي لا يسمح بتجاوزها وذلك في سبيل تأمين الاستقرار الوطني المبني على العدل والانصاف.
- 5- التأكيد على الابتعاد عن التعسكر بين الدول العربية وبين الدول السنوية على المستوى الاقليمي، مع دعوتهم للتعاون البناء من أجل دعم صمود أهل السنة في لبنان وفي ظل التحديات الوجودية التي يواجهونها في الوقت الحالي.

لقاء طرابلس... لأجل لبنان

(ورقة النائب خالد الضاهر)

لقاء طرابلس هو تجمع لشخصيات لبنانية، سياسية وأهلية، للعمل على:

- 1- تحسين الساحة اللبنانية عامةً والإسلامية خاصةً، على كل الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية من أي اختراق، أو استهداف، أو توريط في أعمال مخلة بالسلم الأهلي والنظام العام، سواء المدفوعة من الخارج، أو نتيجة أوضاع محلية.
- 2- العمل على تمتين الساحة الداخلية وجمع الكلمة والتنسيق بين كل الفعاليات ومد جسور التعاون والحوار بين أبناء الوطن ومن كل الطوائف والمذاهب، على قاعدة الاحترام المتبادل والاحتكام إلى العقد السياسي والاجتماعي بين اللبنانيين من خلال الدستور والقانون.
- 3- طرح أفكار ورؤى ومبادرات سياسية للإسهام في تحسين مستوى الحياة السياسية في لبنان، خصوصاً أن الأزمات التي تضرب البلد باتت خطيرة إلى درجة التهديد الوجودي، في حالة انسداد سياسي وتعطيل للاستحقاقات الدستورية على نحو خطير.
- 4- دعم المؤسسات السياسية والعسكرية لتكون الدولة اللبنانية ومؤسساتها الشرعية الضامن الوحيد لأمن وكرامة اللبنانيين والدفاع عنهم على المستوى الاستراتيجي.
- 5- العمل مع كل المخلصين في بلدنا على معالجة الأوضاع الاجتماعية، والفقر المتفشي، لا سيما في طرابلس من خلال جهود محلية، والمغتربين اللبنانيين، ومن خلال الضغط لتحصيل حقوق مناطقنا المحرومة، إضافة إلى مواجهة التحديات الاجتماعية المتزايدة.
- 6- التمسك باستقلال لبنان باعتباره وطن التنوع والحريات والعيش المشترك.
- 7- عدم الانحياز في الصراعات الإقليمية الحاصلة، باستثناء مواجهة العدو الصهيوني.

ملاحظة: كلمة تحسين الساحة اقوى لغة وافعل لدى القارئ او المستمع والله اعلم وهذه الافكار بعد ان يتم الاتفاق عليها مع القيادات الأساسية (سماحة مفتي الجمهورية والرؤساء الحريري والميقاتي والسنهوري وسلام) يتم لقاء اما بدار الفتوى او بدعوة من الرئيس الحريري باعتباره رئيس اكبر كتلة سنية، ويتم تبني هذه المبادئ وتصبح خطأ يتم الالتزام به في لبنان للحفاظ على وجودنا ودورنا وحماية بلدنا والالتزام بالدستور والتوازن الوطني.

مقترح ميثاق أو ورقة لترتيب البيت الداخلي أو تحصين الساحة السنّية في لبنان

(ورقة ممثّل تيار العزم ومستشار دولة الرّئيس ميقاتي الأستاذ عبد الرزاق القرحاني)

مقدمة: يتعرّض لبنان في هذه الأيام لتحديات وطنية، تتقلّ بأعبائها كل المكونات السياسية والمذهبية والطائفية اللبنانية ولا تميّز بين منطقة وأخرى... ورغم أن هذه التحديات كانت تأخذ أوجه متعدّدة منذ إنشاء دولة لبنان الكبير. إلا أن الساحة اللبنانية تشهد في الآونة الأخيرة ومنذ 17 تشرين الأول 2019، تحدياً مُركباً لم يشهده لبنان من قبل ولم نشهده في خضم الحرب الأهلية، فنحن في حالة، من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي والاجتماعي والأمني. تطرح أكثر من علامة استفهام، وتحديّ لوجود وهوية ودور هذا البلد العائم على بحر هائج تتلاطمه الأمواج والعواصف الهوجاء في العالم والمنطقة.

فعلى المستوى السياسي، نحن أمام مصطلح علمي سياسي يُعرّف "بالتحديات السياسية"، يعني أننا أمام أزمات وصعوبات متعلّقة بتنظيم أمور الدولة وتدير شؤونها على الصعيد الداخلي، والتهديدات التي تواجه تلك الدولة في علاقاتها الخارجية... والتي ستؤثر بلا شك على واقعها الاقتصادي والمالي والاجتماعي والأمني - في الحالات الطبيعية - فكيف إذا كنا أمام مشكلة متأصلة، في كل من هذه العناوين الاقتصادية والمالية والاجتماعية والأمنية...

إذا نحن أمام تحديات ومطالب خطيرة على الكيان اللبناني، الكل مسؤول من موقعه السياسي والاقتصادي أو الطائفي والمذهبي لمواكبة هذه المخاطر المحدقة وبمختلف اتجاهاتها. للتخفيف من أعبائها... لحين بلورة الصورة التي ستحدد مستقبل المنطقة.

وبناءً عليه، تداعى عدد من الفعاليات العاملة في الساحة السنّية، لتحديد التحديات والهواجس التي تواجهها ولتحصين هذه الساحة بالتعاون مع كل أطرافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية...

أولاً: التحديات التي تواجه الساحة السنّية في لبنان:

لعلّ التحدي الأول والحقيقي أمام السنة في لبنان، هو تحديّ داخلي، يتمثّل في عدم احترام التعددية... وتكريس أحادية التمثيل. فكل مكون مهما كان حجمه هو جزء لا يتجزأ من هذه الطائفة والتي تعتبر مكوناً أساسياً من مكونات هذا الوطن... بالإضافة الى الاختراق الذي تتعرض إليه، من الخارج:

- الأفكار المتطرفة والطارئة على هذه الساحة،
- والجهود المستمرة والمدفوعة من بعض القوى السياسية المحلية والخارجية لأطماع وحسابات تتركس الخصومة والتفرقة.

أما التحديات الأساسية التي تواجهها الساحة السنية في لبنان، هي:

- 1- الحفاظ على الثوابت الاسلامية الصادرة عن دار الفتوى عام 2011،
- 2- التمسك بالحقوق الوطنية التي كرسها اتفاق الطائف،
- 3- النأي بالنفس عن الصراعات العربية-العربية، والداخلية في بعض الدول العربية، وبغض النظر عن العواطف والمشاعر التي لا يمكن تجاوزها، ألا أننا بحاجة لعدم اثارها وجعلها مادة للخصومة والتفرقة. وخاصة اننا لسنا في موقع مؤثر لا سلبا ولا إيجاباً في هذه الأزمات...
- 4- تحديد موقف واضح من المقاومة. يحفظ حقها في مقارعة الاحتلال، ويميز بين سلاحها المقاوم، وبين السلاح الذي يُكرّس الخلل في التوازنات الداخلية، ويستخدم للهيمنة على القرار السياسي.
- 5- بلورة موقف من الصراع القائم في المنطقة (بين إيران والدول العربية والخليجية خاصة):
- يحافظ على العلاقة بهذا العمق العربي، الراعي الأبرز والداعم الأكبر، لكل المكونات اللبنانية.
- ويكرس السلم الأهلي، وعدم اثاره النعرات المذهبية، والتعاون بين جميع المكونات اللبنانية.

ثانياً: الهواجس والاحباطات التي تواجهها الساحة:

- أخطر إحباط أصاب الساحة السنية في لبنان هو اغتيال رفيق الحريري في 14/2/2005
- أما الصدمة الأخرى التي كانت سبباً لهذا الاحباط، عام 2006 حصار "السرايا الحكومية" الحصن السياسي الأول للساحة السنية في لبنان، ورمزيته الدستورية.
- الإحباط الكبير كان 7 أيار 2008، الذي كان من نتائجه اتفاق الدوحة الذي كرس الثلث المعطل.
- ولا يمكن الحديث عن إحباط الساحة السنية في لبنان بعد اغتيال رفيق الحريري، وحصار السرايا الحكومي و7 أيار، من دون اغفال ملف الموقوفين الاسلاميين وعدم الجدية في معالجته من الناحية القانونية والسياسية. بالإضافة الى السياسات المعتمدة من قبل من تصدر المشهد السياسي السني، الذي ساهم في هذا الاحباط الى حد كبير. وكان من تجليات هذه السياسات الخاطئة:

- التسوية الرئاسية.
- قانون الانتخابات النيابية.
- التنازلات المتعاقبة التي ساهمت في اسقاط هيبة رئاسة الحكومة، وتهشيم الدستور في الصلاحيات والتعيينات والحقوق...

غير ان هذا لم يكن وحده هاجس وإحباط الساحة السنية في لبنان... فإذا أردنا أن نتعمق أكثر، لا بد من الإشارة الى الحقائق التالية:

- تراجع الدعم العربي للبنان وللسنة تحديداً،
- عدم وجود مشروع عربي جدي وعملي بوجه المشاريع المتعددة التي ترسم للمنطقة،
- سقوط لكل القيم والمبادئ والشعارات التي كانت عنوانا للسنة في تصدرها للقضايا الاسلامية والعربية الكبرى، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية...

السييل لتحسين الساحة السنية في لبنان:

تأسيس وإطلاق مجلس باسم هدفه:

- 1- عقد لقاءات دورية للتنسيق بين الفعاليات السنية...
- 2- التواصل مع كل الفعاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العاملة في الساحة السنية واللبنانية.
- 3- تبني مطالب الناس المحقة في القضايا المعيشية والصحية والاجتماعية والأمنية والقضائية...
- 4- العمل على ايجاد الحلول للتحديات التي تواجهها الساحة السنية. ويساهم في الحد من الاحباط والمحافظة على الحقوق الدستورية.
- 5- العمل على تكريس التعددية واحترام التنوع في البيئة الواحدة، والتعاون على ما نتفق عليه وليعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه.
- 6- تحديد الثوابت التي يجب الحفاظ عليها أمام اي متغير قد يطرأ أو يفرض من خلال عقد اجتماعي جديد.
- 7- الحفاظ على وجود وحضور المؤسسات السنية الرسمية في لبنان سواء كانت سياسية او دينية او اقتصادية أو اجتماعية...
- 8- وضع خطة فصلية بالنشاطات واللقاءات والفعاليات والدراسات التي تساهم في تحقيق ما سبق.

بسم الله الرحمن الرحيم

أفكار حول وثيقة إعلان المبادئ بخصوص تحصين البيت السنّي

(ورقة مسؤول المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في الشمال الأستاذ إيهاب نافع)

إنّ ما يتعرض له أهل السنة في لبنان وهم من كبرى مكونات البلد، وما يفيض من داخل ساحتهم من أحاسيس ومشاعر الغبن والتهميش... وما تتعرض له شرائح واسعة من مكونات هذا البيت من إصرار على شيطنتهم، وفي ما يُبرّر الاعتداء على قسم كبير من حقوقهم... كل ذلك يستدعي تحركاً جدياً ومن قبل الحكماء للملّة ما يمكن لملمته وقبل انفلات الأمور.

وفي هذا الوقت الذي تتكاثر فيه التهديدات الخارجية، وفي ظل ما صارت تشعر به غالبية أهل البيت من تهديد وجودي، فالواجب يحتم على كافة مكونات أهل السنة التلاقي على ما يمكن الاتفاق عليه من مبادئ مشتركة تنظم خلافاتهم وتجمع شملهم وتحفظ حضورهم، وتجنب البلد عواقب ما يمكن لأي مغرض من الداخل والخارج أن يستثمر اليوم فيه.

ومن هذه المبادئ:

- 1- فتح صفحة جديدة بين مكونات الساحة السنّية، مع الاتعاض من الأخطاء الماضية ومما كان السبب في ما وصل إليه السنة في لبنان من هوان.
- 2- التعاون في الحفاظ على أو الدفاع عن حقوق أهل السنة في كافة الميادين، والتي يكفلها القانون ومبدأ الشراكة الوطنية، وبالتنسيق مع دار الإفتاء.
- 3- إحصاء الطاقات والكفاءات ضمن قاعده بيانات وفي كل المناطق، للإفادة منها في ما سيأخذ وقته من عملية ترتيب البيت، وفي ما يساهم لاحقاً في تطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب.

- 4- تشكيل "مجلس ادارة" بصلاحيات واسعة وبالتعاون مع دار الإفتاء، يمثل أغلب مكونات أهل السنة، ولتكون قراراته ملزمة للجميع، خاصة في المواضيع المصيرية، ومع احترام خصوصية كل مكون، أحزاب كانت او تيارات او جمعيات...
- 5- تشكيل لجان من المتخصصين الاقتصاديين والاجتماعيين والتربويين والحقوقيين، وأطباء ومهندسين لوضع الدراسات التي تساهم في استمرارية المكون السنني وكشريك أساسي من شركاء هذا البلد.
- 6- تشكيل لجنة خاصة للتواصل مع باقي الشركاء، للتنسيق والتعاون من أجل حماية أمن واستقرار البلد، ومن أجل معالجة الهواجس القائمة وأي طارئ قد يرفع من درجة توجس فريق من أي فريق آخر.
- 7- تشكيل لجنة خاصة للتواصل مع الدول العربية والإسلامية، وفي ما فيه مصلحة عامة وشاملة، وتأميناً لشبكه أمان اقتصادية وتنموية وعلى المستوى الوطني.

رؤية في العلاقات بين مكونات 'البيت السني'

(ورقة نائب رئيس حزب الاتحاد الأستاذ أحمد مرعي)

لمحة تاريخية

للمكون 'السني' من مكونات الساحة الإقليمية والمحلية تاريخ من السند والمساندة لأهل الأرض في وحدتهم ومواجهتهم لقوى التفرقة من أجل السيطرة، وتاريخ من المناصرة المتواصلة لقضايا الأمة وعلى رأسها قضية فلسطين، وفي مواجهة ما زرعه "الاستعمار" في قلب الأمة من كيان هجين، منعاً لتواصلها وتكاملها واستمرار دورها الحضاري والانساني الكبير الذي لعبته عبر التاريخ.

ولقد أدرك المكون السني ان الانتماء الوطني لا يتناقض مع الانتماء الى الامة، لان قيم الاسلام والعروبة تتجسد في الوطنية الصادقة المتفاعلة مع المكونات الوطنية الاخرى، حماية للوحدة الداخلية في اطار الامن العربي المهدد بانقسامات وتحديات كبرى، وخاصة في هذا الزمن الذي نعيش الآن فيه.

الواقع السياسي الراهن

لعل ما يعانيه لبنان ومنذ تأسيسه، هو وليدة هندسة خارجية أو أجنبية لبنائه، وفي ظل نظام سياسي جسده دستور عام 1926، قام على المحاصصة الطائفية وعلى محاولة إبعاد لبنان عن محيطه العربي. ولقد قام المكون السني بمواجهة هذا الواقع انطلاقاً من ايمانه بانه امتداد للامة، الى ان جاءت صيغة الميثاق الوطني كتسوية بين التغريب والتعريب، وفي إطار محافظة كل مكون وطني على خصوصيته في التعليم والاحوال الشخصية والتمثيل السياسي... ما يُحتمل أن يكون السبب أو سبباً في تفعيل وتفاقم ما شهدته الساحة الوطنية من توترات متواصلة ومتقطعة وفي ظل وضع اقليمي غير مستقر .

وقد جاء اتفاق الطائف ليشكل المدخل للخروج من صيغة النظام القديم. إلا أن محاولات الابقاء على المؤقت في اتفاق الطائف جعلنا أسرى نظام محاصصة طائفي، مُشعلاً للتناقضات بين المكونات اللبنانية والتي انشغلت مؤخراً كلُّ بكيفية تحسين دوره ومكانته داخل النظام السياسي اللبناني، بدل ان ترتقي بهذا النظام نحو مواطنة متساوية وعادلة بين جميع مكوناته... كل هذا في ظل تراجع المرجعية العربية، وتقدم المشاريع الاقليمية الاخرى على حسابهم.

والسؤال المطروح في ظل هذه الاوضاع

كيف يحافظ المكون السني على قوته في ظل كل هذه المتغيرات؟

وفي ظل السياسات الخاطئة والرهانات غير المحسوبة لبعض القوى السياسية، وفي لحظة ضعفٍ تتناوب مجتمعنا العربي، فإننا نرى ان وحدة هذا المكون الرئيسي من مجتمعنا هو ضرورة حتمية للمحافظة على دوره كجسر تفاعل بين ثقافتنا العربية والاسلامية وبين ثقافات العالم، ودوره التفاعلي بين الشرق والغرب، وأن هذا التفاعل لا يمكن إلا أن يكون رابطاً بين الأصالة والمعاصرة، وليس انسلاخاً عن القيم الحضارية والانسانية للامة، وكي نبقي ثغرا عربيا منيعا يحفظ ويصون الامة ويتفاعل فيها الشأن الوطني والعربي في رباط متين لا يمكن فكه...

هناك ثوابت لا يمكن لأي من مكونات البيت السني ان يتجاوزها في عمله السياسي، وتتطلق أساسا من المحافظة على وحدة لبنان وانتمائه لامته العربية وقيمها الثقافية والانسانية والحضارية، ومواجهة المشروع الصهيوني وسياساته العدوانية واعتبار قضية فلسطين هي القضية المركزية للامة، والتفاعل مع القضايا العربية نحو اقامة مرجعية عربية توحد الامة وتحمي امن العرب واستقلالهم ووحدة مجتمعاتهم. إنها الثوابت التي يجب ان لا تغيب عن بال اي من مكونات البيت، وان العمل خلاف ذلك هو خروج عن دور هذا المكون وثقافته، وما دون ذلك من تباين في المواقف ووجهات النظر فهو أمر مشروع. ومن هنا يقتضي ان يبقى الحوار مفتوحا بين كافة القوى السياسية داخل هذا المكون، انطلاقا من الثوابت المذكورة أعلاه، ومهما تباينت وجهات النظر السياسية، يجب ان لا يخون اي منا الاخر في إطار الاحترام المتبادل، وانطلاقا من أننا نعمل في بيئة واحدة تهدف الى المحافظة على دور مكوننا، كلٌ وفق اجتهاده السياسي، على ان لا تكون تلك الاجتهادات السياسية عاملا في تفسيح عرى هذا المكون وفي ضرب وحدته وضعف عضده.

وبناءً عليه، يقتضي العمل على المحافظة على المؤسسات الثقافية والاجتماعية والخيرية والدينية داخل هذا المكون مهما كانت درجة الاختلاف معها، على ان تنصب الجهود في إطار اصلاحها والعمل على تنقيتها من الشوائب في روح من التعاون، وليس في اطار السيطرة وجعلها احادية الانتماء، الامر الذي يضعفها ويمنعها من لعب دور في مجتمعنا. وفي طليعة هذه المؤسسات دار الافتاء والاوقاف الاسلامية والجمعيات والمؤسسات التابعة لها، والتي ينبغي عليها ان تكون هي المظلة التي يلتقي حولها الجميع لإرساء ميثاق شرف بين كافة القوى السياسية ولتلتزم بالثوابت المذكورة فيه.

تعليقات سريعة، ولنتوسّع في مناقشتها في اللقاء القادم،

وبالإضافة إلى ما تم إبرازه في الأوراق المُقدّمة أعلاه بالخط العريض:

كلمة "موحّدة" من تعبير 'رؤية موحّدة': والتي ذكرها الدكتور مصطفى في سياق اقتراحه جمع المرجعيات السياسية السنوية عليها 'لدرء مخاطر المرحلة والحد من أضرارها'... لقد سبق واتفقنا على ضرورة الابتعاد عن هذه الكلمة عندما يتعلق الأمر بما هو صحي من تنوّع في الرؤى... لست أدري إن كان يمكن أن نجعل لذلك استثناءً في الأوقات الاستثنائية والتي يجد فيها الاختلاف نفسه أمام 'تهديد شامل ووجودي'؟

كلمة "تحصين" من تعبير 'تحصين الساحة' والتي استعملها الأستاذ عبد الرزاق أيضاً في مقدمته: وكما قال الأستاذ خالد، 'كلمة تحصين الساحة اقوى لغة وافعل لدى القارئ او المستمع'، وهذا صحيح. ولكن، وكما حاولت توضيحه في لقائنا السابق، الاعتراض على استعمال تعبير 'تحصين البيت' والذي استعمله البعض مؤخراً عن سوء نية لتخويف شركاء الساحة، ولما لكلمة تحصين من مفهوم دفاعي وبإجراءات تُتخذ عادةً ضد الأعداء وليس فيما بين الشركاء... وهذا ينطبق على تعبير 'تحصين الساحة' عندما يكون المقصود بها الساحة السنوية ولما يكمن فيها مما يُثقل شركاء الساحة على الصعيد الداخلي.

ما اقترحه الأستاذ إيهاب من 'مجلس إدارة'، وما يؤيّد فيه عبد الرزاق من فكرة تأسيس 'مجلس' (أو رابطة) لمعالجة الأمور الطارئة الآن ومتابعة ما يعني الجامع من الساحة السنوية لاحقاً، خطوة في مكانها. ولكن، هذا ما يمكن 'إطلاقه' والانطلاق به عندما نصل إلى مشاركة جميع المناطق، ولينتعاون المشاركون معنا من مكونات البيت في وضع آلية انتخاب أعضاء هذا المجلس عندئذٍ وبشكل يرضي الجميع...

مقترح ورقة توافقية لإعلان مبادئ بخصوص 'ترتيب البيت السنّي'

صادر وموَّقع من قِبَل بتاريخ

إن ما وصلنا إليه [على مستوى البلد، وفي الساحة السنّيّة خاصة] من وضع سياسي واجتماعي واقتصادي قد وصل إلى حد التفكك شبه الكامل، وعلى حافة التحلل الكامل على طريق الفوضى والعنف الأعميين، هو 'نتاج مسار طويل عمره عدة عقود من الرهانات الخاطئة' والفرضيات غير المدعّمة بالثوابت القاطعة، لا ننكر فيه مسؤوليتنا عن 'عدم الاستجابة وبشكل جدي للتحديات التي لاحت في الأفق منذ زمن طويل'.

إن 'عامل الاستضعاف'، وما يساهم في تمادي شركاء ساحتنا في استخفافهم، سببه الشرذمة و'كثرة النوافذ'، و'غياب الرؤية والأهداف عند أهل السنة في لبنان'، وفي 'صراعهم السلبي' على المستوى الإقليمي... إلّا أن في 'تنظيم الاختلاف' 'حدّ من الخسائر'، و'لنكون موجودين على طاولة الفاعلين عند الحاجة'، وفي خطوة إنقاذية مبنية على ثوابت نتخطى بها واقع ضياع القرار وغياب المسؤولية على المستوى الداخلي.

(نائب رئيس تيار المستقبل الدكتور مصطفى علوش)

ما يتعرّض له البيت السنّي في لبنان وما يفيض من داخله من أحاسيس الغبن والتهميش وبعض 'الشيطنة'، وما يصر عليه البعض من استخفاف ومن 'استوطاء لحائظهم'، لم يعد من المقبول الاستمرار في تجاهله، وواجب على كافة مكونات هذا البيت 'التلاقي على ما يمكن الاتفاق عليه من مبادئ مشتركة تنظم خلافاتهم وتجمع شملهم وتحفظ حضورهم، وتجنب البلد' وأهله 'عواقب ما يمكن لأي مغرض أن يستثمر اليوم فيه'.

(مسؤول المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في الشمال الأستاذ إيهاب نافع)

و'باستثناء مواجهة العدو الصهيوني' [وكل مشاريعه]، 'عدم الانحياز في الصراعات الإقليمية الحاصلة' [والكلام موجّه لمكونات البيت السنّي أولاً] هدفه تمتين الساحة الداخلية وبالحوار البناء لكل جسور التعاون، سدّاً للثغرات التي يلج منها أصحاب مشاريع الفتنة، 'تحصيناً للساحة اللبنانية عامّة والإسلامية خاصّة'، من أي استهداف خارجي [واستغلال ل/من الداخل] و'أي اختراق أو توريط في أعمال مخلة بالسلم الأهلي'.

(خالد الضاهر، النائب السابق في البرلمان اللبناني)

واحدٌ من أهمّ "التحدّيات الحقيقية أمام السنة في لبنان" هو "تحدّي داخلي يتمثل في عدم احترام التعددية"، و"تكريس أحادية التمثيل" المتجاهل لواقع أنّ كل مكون مهما كان حجمه هو جزء لا يتجزأ من هذه الطائفة، وبالرغم من حقيقة الاختراقات الناعمة وغير الناعمة التي تعرّضت ولا زالت تتعرض "ساحتها السائبة" إليه، وبالإضافة إلى المُكْرَس من الخصومات والفرقة وبدفعٍ من بعض الشركاء على المستوى الوطني والإقليمي.

(مستشار الرئيس ميقاتي الأستاذ عبد الرزاق قرحاني)

للمكوّن السنّي تاريخ من المساندة والمناصرة لقضايا الأمة وأهل الأرض في مواجهتهم لقوى الهيمنة والتفرقة، وضد موانع تواصل مكوناتها وتكاملهم واستمرار دورهم الحضاري والانساني الكبير الذي لعبوه عبر التاريخ. ما يعانيه لبنان ومنذ تأسيسه، هو وليدة هندسة خارجية أو أجنبية لبنائه وفي ظل نظام محاصصة طائفي؛ وحدة هذا المكون الرئيسي من مجتمعنا هي ضرورة حتمية للمحافظة على دوره كجسر تفاعل بين الجميع.

(نائب رئيس حزب الاتحاد الأستاذ أحمد مرعي)

كلمات منتظرة لمن تجاوب معنا من القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة

.....

.....

.....

.....

كلمات منتظرة لمن نلتقيهم الآن ونستبشر بهم وبايجابيتهم من المستقلين

.....

.....

.....

.....

إن مجموعة حكماء ومُمثلي الأحزاب والجمعيات السياسية والاجتماعية في الطائفة السنية في لبنان،
والمُجمعة في بتاريخ

وتحت وقع ما تزداد وتيرتها ويرتفع وتَرُّها من موجات وخطابات التعصّب والكراهية والنزعات العدائية الموتورة،
ومع واقع انحسار تأثير لغة العقل والمنطق وما ينتج عنه مما يزيد من فقدان الثقة بين أبناء البيت الواحد؛
وإذ تضع أمام أعينها حالة الانهيار الشامل الحاصل الآن في لبنان، وما تحمله الأيام القادمة من مخاطر
انزلاق البلد في فوضى عواقب القهر والحرمان وإفقار وتجويع الناس ومع زيادة احتمال انفراط عقد الدولة
وبما فيها من مؤسسات أمنية جامعة وضامنة... وليأخذُ عندئذٍ كلُّ حقِّه بيده و"بدءاً بالأقربين منه وإليه"؛
وفي ظل الاستمرار في إزاحة كوادِر ركيّزة من أهمِّ ركائز الاستقرار ومن معظم المواقع الإدارية في البلد،
وما ينتج عن هذا التهميش المُتعمّد والذي يساهم فيه غفلةً بعض زعماء أهل البيت من انكشاف أمني فاقع؛

وما يمكن إضافته

.....
.....
.....
.....
.....
.....

تعتمد وتصدر رسمياً إعلان المبادئ بشأن 'ترتيب البيت الداخلي' وفي طريق 'تحصين الساحة الجامعة'،
وفي ما ينبغي على جميع مُمثلي الطائفة في التركيبة السياسية الالتزام بها من مرتكزات نختصرها بما يلي:

المادة الأولى: معاني التعبيرات المُستعملة في هذا الإعلان

- 1.1 'ترتيب البيت السني' هي خطوة موازية لما تقوم به سائر مكونات البلد من ترتيب لبيوتها الداخلية، ولما يُشكّلُهُ فلتان مداخله ومخارجه وضياع الطاسة فيه من عائق أمام مطلب التعامل البناء معه.
- 1.2 'توافق البيت' لا تشمل من تربطه بالخارج (أو بقوى خارجية) تحالفات واضحة ثابتة "غير ارتهانية"، والمقصود بهذا التعبير كل ما ومن يدخل المُعرضون عن طريقه لتهديد الجامع على مستوى الوطن.
- 1.3 'مُمثلي الطائفة في التركيبة السياسية' هم كل من يترشح لأي مركز حساس من مؤسسات الدولة، وفي ما يُحصنُهُ التزامه بإعلان المبادئ هذا من أي تبعية للخارج محليّ كان أم إقليميّ أم دولي.

المادة الثانية: منطلقات وأهداف 'ترتيب البيت السني'

- 2.1 إن ما تجتمع المكونات الرئيسية للبيت السني وبشكل استثنائي من أجل معالجته من خلل داخلي، هدفه نزع أو احتواء ما ساهم ويساهم في تبرير الخلاف بين الاختلاف من مختلف مكونات البيت، وكل ما يقلق ويتوجس منه شركاء الساحة، وما يهدد سلامة مفهوم الشراكة على المستوى الوطني.
- 2.2 من منطلقات ترتيب البيت مبدأ عدم استثناء أي من مكونات البيت من الدعوة للمساهمة في ترتيبه، تأكيداً على خيار الانفتاح على كل من ليس لديه (ومن لا يُفرض عليه) ما يمنعه من قبول الآخر، وفي سبيل بناء مقومات الثقة والانسجام في طُرُق معالجة ما يعنيههم جميعاً على المستوى الوجودي.
- 2.3 ومن أهداف ترتيب البيت معالجة خلل 'أحادية التمثيل'، فتحاً للمجال أمام تعدد خطوط التواصل، بعيداً عن 'التعسُّك' وفي ما ليس فيه استعداد لأي من مكونات البيت والساحة، محلياً وإقليمياً، وفي ما يساهم في تغيير نظرة وفكرة الإقليمي تجاه المحلي، وفي ما يعود نفعه وخيره على الجميع.

المادة الثالثة: قواعد تنظيم الخلاف على الصعيد الداخلي

- 3.1 لكل مكون من مكونات البيت السنّي خياره وحقه في اعتناق واتباع ما يروق له من فكر وعمل، شرط ابتعاده عما يُضِرُّ بلُحمة ورابطة أهل بيته وضمن مبدأ تنتهي حرّيتك عندما تبدأ حرية الآخرين.
- 3.2 لكل مكون من مكونات البيت السنّي حرّمته وحقّه على جميع شركاء البيت في أن تُحترم خصوصيته، شرط ألا يكون من ضمن الخصوصيات ما يتناقض مع مطلب الإصلاح والتقارب البناء والايجابي.
- 3.3 للخصوصيات حرمتها شرط احترام مبدأ الجسر بين الثقافات، والتوفيق بين الأصالة والمعاصرة، وفي ما لا يستلزم خيار الحداثة فيه الانسلاخ عما ترعرعت وتطوّرت الأجيال عليها من قيم وتقاليد.
- 3.4 على جميع مكونات البيت السياسية والاجتماعية التزام الحوار البناء بعيداً عن التشكيك والتخوين، وفي جو من التناصح المنضبط بعيداً عن أساليب الهيمنة وفرض أحادية الانتماء والتوجّه والتفكير.
- 3.5 على جميع مكونات البيت التعاون في المحافظة على مؤسسات دار الافتاء والاقواف الإسلامية، ولتبقى المظلة والملتقى وفي ميثاق شرف تلتزم مكونات البيت كافة بالثوابت والمبادئ المذكورة فيه.
- 3.6
- 3.7 تشكيل مجلس (باسم 'الرابطة السنّية' أو 'هيئة التنسيق ...' أو 'مجلس حكماء ...') مؤلف من المؤقّعين على هذا الإعلان من ممثلي القوى القائمة وبالإضافة إلى من يُختار من حكماء الطائفة، يقوم بعقد لقاءات دورية للتنسيق بين الفعاليات السنّية الحاضرة، وبالتواصل مع الطاقات الكامنة، متابعة ومعالجة للأوضاع الاجتماعية والمعيشية، والفقر المتفشّي، لا سيما في المناطق المحرومة، تحصيئاً للساحة الجامعة من أي استغلال أو اختراق، أو توريط في أي عمل مُخِلّ بالسلم الأهلي.

المادة الرابعة: ضوابط العلاقات والتحالفات الخارجية على المستويين الوطني والدولي

- 4.1 لكل مكوّن من مكوّنات البيت السنّي كامل الحرّيّة في اختيار واتباع ما يشاء من صداقات ومناهج، شرط ألاّ يتعارض خياره هذا مع المتعارف عليه داخل البيت وفي الساحة العامة من قيم وأصول.
- 4.2 لكل مكوّن من مكوّنات البيت السنّي كامل الحرية في إقامة التحالفات السياسية ومع من يشاء، شرط ألاّ تُشكّل تحالفاته هذه أي تهديد واضح ضد أي من شركاء البيت وعلى المستوى الوطني.
- 4.3
- 4.4 من الثوابت التي لا يمكن لأي من مكونات البيت ان يتجاوزها في عمله السياسي أو الاجتماعي، المحافظة على وحدة لبنان وانتمائه لامته العربية وقيمها الثقافية وفي مواجهة المشروع الصهيوني.
- 4.5
- 4.6
- 4.7 تعدد الخيارات وتنوع الخطابات وخطوط التواصل أمر صحي ومطلوب لضمان البقاء والاستمرارية؛ تفسير وأمر الفصل في هذه الضوابط يعود للمجلس المذكور في الفقرة 3.7 من المادة الثالثة أعلاه.

وما يمكن اقتراحه من مواد...